

رسالة ماجستير

احكام الوقف

الإمام يحيى بن محمد بن محمد الخطّاب المالكي

إعداد

عبدالقادر ناجي

دار ابن حزم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

ISBN 978-9953-81-753-8

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 6366/14

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb



فهرس الموضوعات والمسائل الفقهيّة

الموضوع	الصفحة
إهداء	٥
شكر وتقدير	٧
مقدمة	٩
أسباب اختيار المخطوط	١١
القيمة العلميّة للمخطوط	١٢
عقبات السّير في المخطوط	١٢
عرض المنهجية المتّبعة	١٤
فصل تمهيدي: وتحتة ثلاثة مباحث	٢١
- المبحث الأوّل: تعريف الوقف	٢٣
- المبحث الثاني: أركان الوقف، شروطه، وأنواعه	٢٥
- المبحث الثالث: التّصنيف في الوقف	٢٧
القسم الأوّل: قسم الدّراسة، وتحتة بابان	٢٩
الباب الأوّل: الشّيخ يحيى الحطّاب، عصره وحياته	٣١
الفصل الأوّل: دراسة عصر المؤلّف، وتحتة أربعة مباحث	٣٣
- المبحث الأوّل: الحالة السياسيّة	٣٥
- المبحث الثاني: الحالة الاجتماعيّة	٤١
- المبحث الثالث: الحالة الثقافيّة	٤٤
- المبحث الرّابع: الحالة الدّينيّة	٤٦
الفصل الثاني: دراسة حياة المؤلّف، وتحتة ثلاثة مباحث	٥١

الصفحة

الموضوع

٥٣	- المبحث الأول: اسمه، نسبه، مولده، نشأته، وطلبه للعلم
٥٣	أولاً: اسمه ونسبه
٥٥	ثانياً: مولده
٥٦	ثالثاً: نشأته وطلبه للعلم
٥٧	- المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه
٥٧	أولاً: شيوخه
٥٩	ثانياً: تلاميذه
٦١	- المبحث الثالث: مكانته العلمية، مصنفاته، ووفاته
٦١	أولاً: مكانته العلمية
٦٣	ثانياً: مصنفاته
٧٣	ثالثاً: وفاته
٧٥	الباب الثاني: كتاب أحكام الوقف، دراسة وتحقيق
٧٧	الفصل الأول: دراسة توثيقية للكتاب، وتحتة ثلاثة مباحث
٧٩	- المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف
٨١	- المبحث الثاني: توثيق عنوان الكتاب
٨٤	- المبحث الثالث: سبب تأليف المصنف للكتاب
٨٧	الفصل الثاني: دراسة تحليلية للكتاب، وتحتة أربعة مباحث
٨٩	- المبحث الأول: مكانة الكتاب وقيمه العلمية
٩٣	- المبحث الثاني: مصادر الكتاب المعتمدة، ومنهج المصنف فيها
٩٨	- المبحث الثالث: محتويات الكتاب وفوائده
١٠٤	- المبحث الرابع: منهجية المؤلف في الكتاب
١١٠	* وصف نسخ المخطوط
١١٣	* صور المخطوط
١٢١	القسم الثاني: قسم التحقيق
١٢٣	كتاب (أحكام الوقف)
١٢٥	مقدمة المصنف
١٢٧	- اللفظ الأول من ألفاظ الوقف: مدى رجوع الضمير العائد على أقرب مذكور ..

- ١٢٨ مسألة سُئل عنها الوالد، فأجاب بعود الضمير إلى أقرب مذكور
- ١٢٩ نقل نصّ البرزلي وابن رشد في هذا اللفظ
- ١٣١ مسألة العمّ بركات، وجوابه بعود الضمير للأقرب
- ١٣٢ - اللفظ الثاني: دوران الضمير في لفظة (طبقته) بين الواقف والموقوف عليه .
تصوير المصنّف للمسألة، وذكره لقول القرافي فيها، وبيانه لحكمها، وهو أنّ
- ١٣٣ الضمير يرجع لأقرب مذكور؛ مثل اللفظ الأوّل سواء بسواء
- ١٣٣ - اللفظ الثالث: اشتغال الكلام على ضمير يصحّ عوده على جهات متعدّدة .
- ١٣٤ نقل المصنّف لقول القرافي في هذا اللفظ، وتحصيله له
- ١٣٥ تنبيهات حول اللفظ الثالث
- ١٣٥ - الأوّل: هل يشمل لفظ القرابة الإخوة للأم؟
- ١٣٩ - الثاني: مشهورية القول بدخول الإخوة للأم في مسمّى القرابة
- ١٤١ كيفيّة القسمة على من أوصى للأقرب فالأقرب، وبيان حكم الإخوة
- ١٤٢ - الثالث: مقارنة بين الإخوة الأشقاء والإخوة لأب فيما يخلفه الميّت
- ١٤٣ - الرابع: تسوية القرافي بين الأشقاء والإخوة لأب، خلافاً للعتبيّة
- ١٤٣ - الخامس: بيان أنّ لفظة الأقرب، الأقارب، والقرابة بمعنى واحد
- ١٤٣ - السادس: إطلاق لفظ الإخوة شامل لجميع أصناف الإخوة
- ١٤٤ - السابع: لفظ (الإخوة)، شامل للذكور والإناث
- ١٤٥ - اللفظ الرابع: بيان معنى قولهم: الطّبقّة العليا تحجب الطّبقّة السفلى
- ١٤٥ مسألة سُئل عنها اللّقاني حول هذا اللفظ، وجوابه عنها
- ١٤٦ كلّ واحد من الطّبقّة العليا يحجب فرعه من الطّبقّة السفلى فقط، لا فرع غيره
- ١٤٦ مسألة سُئل عنها ابن رشد، وجوابه عنها بأنّ عطف الجمع على الجمع بلفظ (ثم)، مع إعادة ضمير الجمع لا يوجب إلّا تقدّم الآحاد على الآحاد
- ١٤٦ مسألة سُئل عنها الوالد، واستدلّاه عليها بقول ابن رشد، ابن عرفة، وغيرهما مقارنة ابن رشد بين لفظة: (ثم على أولادهم)، ولفظة: (ثم على أولادهم من بعد انقراض جميعهم)
- ١٤٨ من بعد انقراض جميعهم

- جواب ابن رشد على من تعلّق بظاهر ابن الماجشون، من عدم دخول الفروع مع الأصول حتّى ينقرض جميع الأصول، واستدلّاه على ذلك، وردّه على المخالف ١٥٠
- ابن رشد يرى أنّه لا ينبغي أن يُعدّل بحظّ من مات من بني المحبّس من ولده إلى إخوته إلّا بنصّ جليّ، ولا نصّ جليّ هنا ١٥٧
- استدلال ابن رشد على ما ذهب إليه بآيات مختلفة الأحكام ١٥٨
- ربط المصنّف مسألة الحبس في هذا اللفظ بمسألة الأيمان، إذا تعارض فيها اللّغة والعرف والشرع، فأيهما يُقدّم؟ وبيانه كيفيّة حمل اللفظ إذا كان محتملاً ١٦١
- بيان مسألة الأيمان، وأنّ المراعى فيها البساط إن لم تكن نيّة ١٦١
- تنبيهات حول اللفظ الرابع ١٦٣
- الأوّل: مشهوريّة القول باعتبار العرف في ترجيح أحد الاحتمالين في اللفظ ١٦٣
- الثّاني: تحرير محلّ النزاع بين ابن رشد وابن الحاج ١٦٥
- الثّالث: الاحتمال الوارد في عبارة ابن الماجشون ١٦٦
- الرّابع: عبارة (جميعهم) تفيد دخول الأعقاب بعد انقراض جميع الآباء ... ١٦٨
- الخامس: تحقيق القول في عبارة: (الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى)، ومقارنتها مع عبارة: (ثمّ على أعقابهم من بعدهم) ١٦٩
- السّادس: عبارة: (على أنّ من مات منهم) صريحة في إفادة حجب كلّ أصل فرعَه فقط ١٧٠
- السّابع: لفظة: (ثمّ) تمنع من دخول الأبناء مع آبائهم، والواو تفيد دخولهم ١٧٠
- الثّامن: تحقيق القول في كلام ابن الماجشون الذي تمسّك به ابن الحاج . ١٧٣
- التّاسع: دخول الأولاد في الوقف فيما يخصّ والدهم فقط، دون عمومتهم. ١٧٤
- العاشر: التّنويه والإشادة لأهميّة هذا اللفظ الرابع ١٧٥
- اللفظ الخامس: عبارة: «وقفت على أولادي، ثمّ على أعقابهم وأعقاب أعقابهم»، ومدى اقتضاءها دخول أعقاب الأعقاب مع الأعقاب مباشرة لوجود «الواو»، أم لا، لوجود «ثمّ» ١٧٥
- تفصيل عبارة: «وقفت على أولادي، ثمّ على أعقابهم وأعقاب أعقابهم» ... ١٧٥

- إفتاء ابن رشد وابن الحاج بدخول أعقاب الأعقاب مع الأعقاب لوجود حرف
 ١٧٦ الواو «الواو»، وإفتاء أصبغ وابن القاسم بعدم دخولهم لوجود الحرف «ثم»
 مسألة أم الولد «سريّة»، التي طُرحت على ابن رشد، فأفتى فيها بدخول
 ١٧٨ الأبناء مع الآباء، لوجود العطف بالواو
 - اللفظ السادس: «مدى إفادة عبارتي: «بطنا بعد بطن»، و«يدخل الأبناء مع
 ١٧٩ الآباء»
 ١٧٩ سؤال الوالد عن هذه المسألة، وجوابه عنها
 القاعدة في هذا أنّه: إذا دخل الأولاد مع أبيهم في الحبس في حياته، فلاّن
 يدخلوا في الوقف من بعد موته من باب أولى
 ١٨١ - اللفظ السابع: مدى إفادة عبارة: الطّبة العليا تحجب الطّبة السفلى
 ١٨٢ تنبيهات حول اللفظ السابع
 ١٨٣ - الأوّل: نصيب الميّت من الموقوف عليه يكون لمن في طبقته، حتّى وإن
 ١٨٣ وُجد من يحجب بعض من في هذه الطّبة من الآباء
 ١٨٤ دوران لفظ: «لمن في طبقته» بين طبقة الواقف، وطبقة الموقوف عليه
 ١٨٥ صرف الوقف للجهة التي عيّنها الواقف، إذا بيّن المراد بالطّبة
 ١٨٦ من مات عن غير ولد، فإنّ نصيبه يرجع على جميع من في الحبس
 ١٨٨ - الثّاني: تفصيل القول في عبارتي: «نصيبه لولده»، و«نصيبه لإخوته»
 - الثّالث: الواقف يعيّن طبقة، ويموت من غير وجودها؛ فالوقف يُصرف إلى
 ١٨٩ الطّبة الموجودة: عليا، أو سفلى، أو هما معاً
 - الرّابع: لفظة: «الطّبة العليا تحجب الطّبة السفلى»، تعني أنّ كلّ أصل
 ١٩٠ يحجب فرعه فقط
 اللفظ الثّامن: عطف الجمع على الجمع بلفظ: «ثم»، مع إعادة ضمير
 ١٩١ الجمع، لا يوجب إلّا تقدّم الآحاد على الآحاد لا تقدّم جميعهم
 ١٩١ مسألة العمّ بركات بهذا اللفظ، وجوابه عليها
 - اللفظ التاسع: الحديث عن ألفاظ الحبس المعقّب الخمسة، وهي: الولد،
 ١٩٣ العقب، النّسل، الذّريّة، والبنون. وبيان اضطراب أهل المذهب في معانيها
 ١٩٥ لفظ الولد وما يتفرّع عنه

- المسألة الأولى: تحليل عبارة: «حبست على أولادي، أو على ولدي»، وبيان مدى دخول أولاد البنات فيها، أو عدم دخولهم ١٩٦
- تنبيه: المشهور عدم دخول أولاد البنات بهذا اللفظ؛ سواء أضاف الواقف لفظ الولد إلى ضمير نفسه «ولدي»، أو أضافه إلى ضمير غيره «ولدها». ١٩٨
- المسألة الثانية: تحليل عبارة: «حبست على ولدي وولد ولدي، أو على أولادي وأولاد أولادي» ٢٠٠
- مشهورية القول بعدم دخول أولاد البنات بهذا اللفظ الثاني كذلك ٢٠٢
- المسألة الثالثة: تحليل عبارة: «حبست على ولدي وأولادهم ولدي، أو على أولادي وأولادهم» ٢٠٣
- تحصيل المصنّف لقول ابن رشد في هذا اللفظ ٢٠٣
- إيراد الأقوال الثلاثة في المسألة، وبيان عدم إشهار الشيخ خليل واحداً منها. ٢٠٦
- تنبيه: القائل بدخول أولاد البنات بهذا اللفظ، إنّما يقصد دخول أولاد بنات المحبّس خاصّة دون أولاد بنات بناته ٢٠٧
- المسألة الرابعة: تحليل عبارة: «حبست على أولادي ذكورهم وإنّاثهم - ولا يسمّيهم بأسمائهم -، ثمّ يقول: وعلى أولادهم» ٢٠٨
- نقل ابن رشد عن مالك أنّه ليس لولد البنات شيئاً، وهي رواية ضعيفة من الموازية ٢٠٨
- إشهار الشيخ خليل القول بدخول أولاد البنات بهذا اللفظ ٢٠٩
- تنبيهات حول المسألة الرابعة من اللفظ التاسع ٢١٠
- الأوّل: الظاهر من مذهب مالك في هذا اللفظ دخول أولاد بنات المحبّس فقط ٢١٠
- الثاني: إغفال ابن رشد لرأي الشيوخ في هذه المسألة، دليل على جريان الحكم فيها كالمسألة التي قبلها ٢١١
- الثالث: إبراز الفائدة من عبارة الواقف «وترك ولداً من غيرهم»، التي أغفلها ابن رشد ٢١١
- الرابع: حمل ابن رشد كلام ابن المواز، القائل بعدم دخول أولاد البنات في هذه المسألة على لفظة: «على ولدي»، ولا يزيد ٢١٣

- ٢١٤ - الخامس: عبارة: «فولده بمنزلته»، كافية في دخول أولاد بنات الواقف ..
- ٢١٤ - المسألة الخامسة: تحليل عبارة: «حبست على أولادي: فلان وفلان وفلانة - ويسميهم بأسمائهم -، ذكورهم وإنائهم، ثم يقول: وعلى أولادهم» ..
- ٢١٤ - الذي ذهب إليه الجماعة دخول أولاد البنات بهذا اللفظ إشهار الشيخ خليل
- ٢١٦ القول بدخول أولاد البنات بهذا اللفظ ..
- ٢١٦ تنبيهات حول المسألة الخامسة ..
- ٢١٦ - الأول: نقل المصنّف الأقوال التي حصّلها ابن رشد في المسائل الخمس المذكورة سابقاً ..
- ٢٢٠ - الثاني: مقارنة بين ترجيح ابن رشد والشيخ خليل في المسائل الخمس ...
- ٢٢٠ - الثالث: بيان مدى جريان رأي الشيوخ في المسألة الرابعة ..
- ٢٢٠ - الرابع: دخول أولاد البنات إذا أّخر الواقف لفظة: «ذكورهم وإنائهم» بعد لفظ التعقيب ..
- ٢٢١ - الخامس: بيان مدى دخول أولاد البنات، إذا صرّح بأسماء أولاد الواقف، مع زيادة لفظة: «ما تناسلوا»، بعد ذكر الأعقاب ..
- ٢٢٣ مسألة (جيان)، التي سئل عنها ابن رشد في مثل هذا اللفظ، وإجابته بدخول أولاد البنات ..
- ٢٢٣ - الخامس: تحليل المراد بعبارة «على مذهب مالك» التي نقلها ابن رشد في القول الثاني ..
- ٢٢٦ - السادس: العبارة المفيدة لدخول أولاد البنات، هي: «وأعقابهما وأعقاب أعقابهما»، وليست عبارة: «ثم على أعقابها ما تناسلوا» ..
- ٢٢٨ - السابع: جملة من الفوائد حول اللفظ العاشر ..
- ٢٣١ الكلام على لفظ العقب، وبيان أنّه كلفظ الولد في كلّ ما ذكر ..
- ٢٣٣ لفظ النسل والذريّة، وبيان الاختلاف في مدى كونه بمنزلة الولد والعقب ..
- ٢٣٥ - ابتناء الخلاف في دخول ولد البنات بهذا اللفظ: (النسل والذريّة) على الخلاف في لفظ «الولد والعقب» ..
- ٢٣٥ تنبيهان حول لفظ النسل والذريّة ..
- ٢٣٨

- الأول: تحليل قول ابن رشد حول مدى دخول ولد البنات في لفظة: النسل والذرية ٢٣٨
- الثاني: تشهير الشيخ خليل القول بدخول ولد البنات في لفظ (الذرية) ... ٢٣٨
- الكلام على لفظ «البنين»، وبيان أنه كلفظ الولد في كل ما ذكر، وإبراز الاختلاف الوارد في دخول ولد البنات بلفظ: «بني» ٢٣٩
- تشهير الشيخ خليل القول بعدم دخول ولد البنات في لفظ: «بني» ٢٤١
- تنبيهان حول لفظ «البنين» ٢٤٢
- الأول: لفظ: «بناتي» لا يدخل فيه المذكر ٢٤٢
- الثاني: جريان الخلاف في دخول ولد البنات بلفظ: «بني»، لا بلفظ: «ابني» ٢٤٢
- اللفظ العاشر لفظ: «بناتي»، يشمل دخول بنات الابن وإن سفلن ٢٤٣
- اللفظ الحادي عشر: لفظ: «ذكور ولدي»، تفيد دخول الذكور من ولده لصلبه، وأولادهم الذكور فقط ٢٤٤
- تنبيه: لفظ: «بنتي» يماثل لفظ: «بناتي» في دخول بنات الابن ٢٤٥
- تنبيه: انقراض ولد الولد الذكور، الداخلين بلفظ: «ذكور ولدي»، يوجب دخول إناثهم ٢٤٧
- اللفظ الثاني عشر: لفظة: «ولد ظهري»، وبيان إفادتها دخول ولد الصلب فقط ٢٤٨
- اللفظ الثالث عشر: اشتراط الواقف بيع الموقوف عند الحاجة ٢٤٩
- تنبيهات حول لفظ «ومن احتاج من المحبس عليه باع» ٢٥٤
- الأول: اشتراط إثبات المحبس عليه حاجته عند البيع مع يمينه ٢٥٤
- الثاني: التفصيل في معنى الحاجة التي جعلها الوقف شرطاً في بيع الوقف ٢٥٥
- الثالث: إبراز الاختلاف في جواز بيع الوكيل للوقف، إذا كان الموقوف عليه صغيراً ٢٥٦
- الرابع: الواقف يخير المحبس عليه بين بيع الوقف، وعدمه ٢٥٧
- الخامس: حكم ما إذا شرط الواقف البيع لنفسه ٢٥٩
- السادس: حكم شراء الواقف لوقفه ٢٦٢

- السّابع: حكم اشتراط بيع الوقف، إذا كان فيه ثمن رغب، ومعاوضته
 ٢٦٣ بمثله
- الثامن: حكم اشتراط الواقف جعل غلّة الوقف لغير الموقوف عليه إذا
 ٢٦٥ احتاج
- رُبط هذه المسألة بمسألة التّفليس (أنّ للغرماء بيع الدّار)
 ٢٦٧
- التّاسع: حكم اشتراط الواقف بيع بعض الوقف لتعمير ما خرب منه
 ٢٦٨ إنهاء ألفاظ الوقف هذه بخاتمة تتضمّن بيان قسمة الوقف في ثلاث
- فصول
 ٢٧١
- الفصل الأوّل: في حكم قسمة الوقف، وبيان أنواع القسمة
 ٢٧٣
- الكلام عن قسمة الرّقاب، وقسمة المنافع؛ وبيان أنواعهما
 ٢٧٣
- الكلام عن قسمة المنافع، وبيان نوعيّها
 ٢٧٤
- تحصيل المصنّف لقول ابن رشد في أنواع القسمة
 ٢٧٧
- الشيخ خليل يقيّد سكنى الدّار بالسّنين، دون أن يشترط معلوميّتها
 ٢٨٠
- تقييد ابن رشد السّنين بالمعلومة في سكنى الدّار، خلافاً لخليل
 ٢٨١
- جواز التّهايو في الخدمة دون الغلّة
 ٢٨٢
- تردّد قسمة الوقف بين الجواز وعدمه
 ٢٨٤
- المسائل الدّالة على منع قسمة الوقف
 ٢٨٤
- المسائل الدّالة على جواز قسمة الوقف
 ٢٨٦
- تلخيص المصنّف قول القائلين بمنع قسمة الوقف، والقائلين بجوازها
 ٢٨٩
- اختصاص المنع في قسمة الحبس بقسمة الرّقاب بتاتاً، أمّا الجواز فمحمول
 على قسمة المنافع قسمة مهياة
 ٢٩٠
- اختلاف أهل المذهب في جواز قسمة الحبس للاغتلال جوازاً ومنعاً
 ٢٩٣
- تحصيل المصنّف للآراء الواردة في قسمة الوقف قسمة مهياة
 ٣٠٠
- تنبيهات حول حكم قسمة الوقف
 ٣٠١
- الأوّل: نقض القسمة لوجود أسبابها جار على القول بجوار القسم إجباراً،
 أو اختياراً
 ٣٠١
- الثاني: ضبط لفظ المهياة
 ٣٠٢

- الثالث: الكلام على صحّة قسمة الوقف قسمة بتات، إذا كان العطف بلفظ «ثم» ٣٠٢
- الرابع: بيان فائدة بعض العبارات الدالة على جواز قسم الحبس، أو عدمه ٣٠٤
- الخامس: التأكيد على جواز قسم الحبس قسمة مهياة، إذا رضي الموقوف عليهم، وعدم جواز قسمة البتات ٣٠٨
- ذكر خمس فوائد من هذا التنبيه الأخير ٣١٠
- الفصل الثاني: في وقت قسمة الوقف، وبيان أصناف الموقوف عليه والموقوف ٣١٣
- ذكر أصناف الموقوف عليه، والموقوف ٣١٣
- القسم الأول: أصناف الموقوف عليهم، والموقوف ثمرة ٣١٤
- الموقوف عليهم معينون محصورون، والموقوف ثمرة ٣١٤
- الموقوف عليهم محصورون غير معينين، والموقوف ثمرة ٣١٥
- تنبيه: التفصيل في وقت استحقاق المحبس عليهم الغلة والثمر ٣١٦
- كون المحبس حياً يوجب استحقاق الغلة والثمر يوم القسم، وكونه ميتاً يوجب استحقاق الغلة والثمر يوم التأبير ٣١٦
- الموقوف عليهم مجهولون غير معينين ولا محصورين، والموقوف ثمرة ٣١٨
- بحث في كلام الرجراجي وغيره، فيمن يستحق الثمرة وما هو وقت استحقاقها؟ ٣٢٦
- تنبيه: رجوع ورثة الموقوف عليه على المحبس بما أبر وسقى، وعدمه إذا أجيحت الثمرة ٣٢٨
- القسم الثاني: من الموقوف عليهم: المحصورون غير المعينين ٣٣٠
- القسم الثالث: من الموقوف عليهم: المجهولون غير المعينين ولا المحصورين ٣٣١
- وقت القسمة على أصناف الموقوف عليهم، إذا كان الموقوف الغلة ٣٣٢
- تحصيل المصنّف للأقوال السابقة حول قسمة الغلة ٣٣٤
- وقت استحقاق الموقوف إذا كان سكنى أو خدمة أو أرضاً ٣٣٥

- ٣٣٦ التفصيل في حكم نصيب من مات من المستحقين أو وُلِدَ بأصنافهم الثلاثة .
- القسم الأول: التفصيل في حكم نصيب من مات من المستحقين أو وُلِدَ
- ٣٣٦ من المعيّنين المحصورين
- ٣٣٩ تلخيص المصنّف لحكم نصيب المعيّنين المحصورين حين موتهم أو ولادتهم
- ٣٤١ انتقال الاستحقاق إلى المحبّس بالموت إذا كان بلفظ الإشاعة
- ٣٤٣ كيفية انتقال الاستحقاق إلى المحبّس إذا كان بلفظ الإبهام
- مرجع الحبس إذا حبس على جماعة معيّنين، ثمّ صُرف بعدهم إلى مَنْ سوى
- ٣٤٤ أولادهم
- ٣٤٦ تنبيه: الموقوف عليهم معيّنون، والموقوف أرضاً محروثة
- القسم الثاني والثالث من الموقوف عليهم: المحصورون غير المعيّنين،
- والمجهولون المعيّنين
- ٣٤٧
- الفصل الثالث: في كيفية قسمة الوقف
- ٣٤٩
- ٣٤٩ بيان أصناف الموقوف عليهم، وأوجه الوقف
- ٣٥٠ المحصورون المعيّنون: يُقسّم الوقف بينهم بالسّواء
- ٣٥٢ الاختلاف في ثبات أو سقوط حقّ الغائب في السّكنى
- ٣٥٣ الاتفاق على عدم سقوط حقّ الغائب في فضل الكراء والغلة من الثمرة
- رأي ابن عبد السلام إثار الأحوج دون اللّجوء إلى التّسوية، وردّ ابن عرفة
- ٣٥٤ عليه
- المعيّنون: يُقسّم بينهم بالسّواء على رأي ابن عرفة، ولا يؤثّر فيهم
- ٣٥٥ الأحوج
- ردّ ابن عرفة لقول ابن عبد السلام، واستدلّاه على أنّ القسمة على المعيّنين
- ٣٥٥ بالسّواء
- تحصيل الأقوال: المعيّنون المحصورون يكون الوقف بينهم بالسّواء، أيّا كان
- ٣٥٧ نوع الموقوف
- ٣٥٧ المجهولون: يُقسّم الوقف بينهم باجتهاد المتولّي، ويؤثّر أهل الحاجة
- المحصورون غير المعيّنين: والتّمييز بين من يدخل منهم بالنّصّ، ومن
- ٣٥٩ يدخل منهم بالمعنى

- ٣٥٩ تحصيل ابن رشد الأقوال في تفضيل الآباء على الأبناء
- تحصيل المصنّف الأقوال في تفضيل الآباء على الأبناء، حال تسميتهم أو
- ٣٦٣ عدمها؛ وحال دخولهم بالنصّ أو بالمعنى
- نقل المصنّف لمسألة ابن غازي، وهي نازلة حول إيثار الأعلى على الأدنى
- (الآباء على الأبناء)، وجواب بعض علماء عصره فيها. وتُعرّف هذه
- ٣٦٥ المسألة بنازلة العقباتين
- - نقل جواب الزنديوي على النازلة
- ٣٦٧ - نقل جواب القوري على النازلة
- - نقل جواب المشدالي على نازلة العقباتين
- ٣٧١ - نقل جواب آخر للزنديوي على النازلة
- ٣٧٣ تلخيص المصنّف لكلام ابن غازي في المسألة
- ٣٧٤ المشهور تقديم ذوي الحاجة والعيال على غيره
- ٣٧٥ تنبيهات: حول كيفية قسمة الوقف
- ٣٧٦ - الأوّل: إيثار الأقرب على الأبعد إذا استوت حال الموقوف عليهم في الفقر
- والغنى؛ وإيثار الأبعد على الأقرب إن كان الأبعد فقيراً والأقرب غنياً ...
- ٣٧٦ الثاني: المراد بالإيثار هو أخذ ما فضل، وليس الاختصاص بجميع الوقف
- ٣٧٨ نقل مسألة ابن غازي في تحليل التعقيب
- ٣٧٨ جواب المشدالي حول معنى «يؤثر الأعلى على الأدنى»
- ٣٧٩ جواب الزنديوي حول إيثار الأب على الابن
- ٣٨٠ الثالث: الكلام على التّفضيل في الوقف إذا كان البعض حاضراً والبعض غائباً
- ٣٨١ التّفصيل في مسألة استحقاق الغائب، وبيان أنواع الغيبة إن كان الموقوف غلةً
- ونحوها
- ٣٨٣ عدم سقوط حقّ الغائب أيّاً كان نوع غيبته، وسفره؛ إذا كان الموقوف غلةً
- ٣٨٣ حكم الغائب المجهول سفره؛ هل بنيّة الانقطاع، أم بنيّة الرّجوع؟
- ٣٨٧ تلخيص نصوص المذهب حول حكم الغائب المجهول سفره
- ٣٨٨ تفصيل في نوع الغيبة، والسّفر، إذا كان الموقوف غلةً؛ وبيان حقّ الموقوف
- عليه
- ٣٨٩

- ٣٩٧ الرابع: مسائل ملخصة من النصوص السابقة
- ٣٩٨ الأولى: حكم الغيب الفقراء إذا كانت غيبتهم غيبة انقطاع
- ٣٩٨ الثانية: حكم الغيب الفقراء إذا كانت غيبتهم بنية الرجوع
- الثالثة: الحاضرون أغنياء، والغيب فقراء وغيبتهم للانقطاع؛ فإن حق الفقراء
- ٣٩٩ يسقط، إلا أن يفضل عن الأغنياء فضل
- ٤٠٠ الرابعة: إذا كان الحاضرون أغنياء والغيب الفقراء، وغيبتهم للرجوع
- الخامسة: الاستواء في الحضور والغيبة، والفقر والغنى، والقرب من
- ٤٠٠ المحبس؛ يوجب القسم بينهم بالسوية
- ٤٠١ تنبيه: عند الاستواء في الأمور السابقة، فالأحقية في السكنى تكون بالمبادرة
- بيان حكم الاختلاف في الغنى والفقر، والاستواء فيهما، وحكم المبادرة إلى
- ٤٠٣ السكنى
- ٤٠٣ السادسة: الاستواء في الحال يوجب قسم السكنى بالسوية
- السابعة: الاختلاف في الغنى والفقر والقرب، يوجب القسم باجتهد الناظر،
- ٤٠٥ وليس بالسبق والمبادرة
- ٤٠٦ الثامنة: من استحق السكنى لأحقيته، أعطي له، ولا يلزمه أن يسكنه بنفسه
- التاسعة: من استحق السكنى في الوقف لأحقيته ثم استغنى، فلا يخرج
- لغيره، ولو كان غيره فقيراً؛ إلا أن يكون سفر الفقير للانقطاع، أو يموت
- ٤٠٧ عن غير ولد
- ٤٠٨ تنبيه: من خرج من البنين الأكبر من السكنى، فلا حق له مع الأصاغر ...
- العاشرة: الحديث عن سكنى الطفل مع أبيه، والبالغ الذي لا سعة له مع
- ٤٠٨ أبيه، والمتزوج من البالغين، والمرأة البالغة، والمردودة من بناته
- تنبيه: دخول أغلب المسائل السبعة في قول خليل: «ولم يخرج ساكن لغيره
- ٤٠٩ إلا بشرط»
- تنبيه: إذا كان الوقف على معقب فلا يخرج الساكن لغيره، حتى وإن
- ٤٠٩ استغنى
- الحادية عشرة: غيبة الانقطاع توجب سقوط الحق من الوقف، سواء كان
- ٤١١ شريك الأعقاب مع الطبقات بالواو، أو بغيرها

- ٤١٢ الثانية عشرة: الحبس المعقّب، هل يُقسم بالسّواء، أو باعتبار الحاجة؟
- ٤١٤ مسألة الشيخ ناصر الدّين، وفيها العطف بين الأعقاب بالواو
- ٤١٥ بحث مسألة العطف بالواو، والعطف بثّم
- العطف في العقب بالواو أو بثّم، سواء في اقتضاء عدم بقاء كلّ منهم ما كان
- ٤١٨ بيد أبيه
- ٤١٨ تنبيه: اختصاص العقب ما كان لأبيه فقط، إذا كانوا معيّنين
- الثالثة عشرة: الأصل في الغلّة استئناف القسم فيها كلّ سنة، وعدمه في
- ٤٢٠ السّكنى
- تنبيه: هل إثارة ذي الحاجة في الغلّة يُحدّد بفترة زمنيّة؟ وما مقدار المدة
- ٤٢١ التي يُؤتّف لها القسّم في الغلّة؟
- ٤٢١ تنبيهات:
- - الأول: عدم سقوط حقّ الغائب إذا كان الموقوف غلّة، أو كان سكنى بنيّة
- ٤٢١ الرّجوع؛ أو لم تكن نيّته الرّجوع، ولكن في الوقف فضل
- الحديث على رجوع الغيّب على الحضور فيما مضى وما يُستقبل في الغلّة
- ٤٢٢ والسّكنى
- إبراز محلّ الاتفاق والاختلاف بين ابن زياد وابن القاسم في الغلّة
- ٤٢٤ والسّكنى
- - الثاني: عدم تعمّد الورثة الذّكور إهمال حقّ النّساء من الغلّة، يلزم منه
- ٤٢٧ أخذهنّ ما يُستقبل منها فقط، وليس لهنّ المطالبة بما مضى
- قول ابن زياد: إنّ الغيّب يرجعون على الحضور في السّكنى والغلّة، جهلوا
- ٤٢٨ بذلك أو علموا
- علم الورثة الحضور وتعديهم، يقتضي رجوع الغيّب عليهم للماضي
- ٤٢٩ والمستقبل
- مسألة سئل عنها المشدالي والزّنديوي والغوري؛ وهي الشّطر الثاني من مسألة
- ٤٢٩ العقباتين
- حكم الرّجوع بالغلّة والسّكنى، وكيفية الرّجوع فيهما عند الحكم به
- ٤٣١ - الثالث: كيفية الرّجوع بالغلّة في الحبس عند الحكم بها
- ٤٣٣

٤٣٣	الرابع: الحائط الحبس يتولى قسمه متوليه بالاجتهاد؛ أيقسم بين مستحقيه ثمرا، أم يباع ثم يقسم ثمنه؟ وبيان حكم إخراج البنات من الحبس إذا تزوجن، ودخولهن في الوقف
٤٣٦	حكم إخراج البنات من الحبس إذا تزوجن
٤٣٨	هل يسقط حق البنت بالتزويج، أم لا؟
٤٤٠	تحصيل المصنف لأقوال فقهاء المذهب حول سقوط حق البنات بالتزويج، أو عدمه
٤٤١	مسائل
٤٤١	مسألة: عدم سقوط حق المعينين من الحبس، وإن استغنوا
٤٤٢	مسألة: بحث في حد الاستغناء
٤٤٣	مسألة: المفقود الذي عليه الحبس، يوقف نصيبه حتى يستبان أمره
٤٤٤	مسألة: جواز انتفاع الواقف بما وقفه في سبيل الله عند الحاجة
٤٤٧	خاتمة الكتاب
٤٤٩	الخاتمة (للمحقق)
٤٥٣	الفهارس العامة
٤٥٥	فهرس الآيات القرآنية
٤٥٦	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار
٤٥٧	فهرس الأعلام
٤٦٧	فهرس الجماعات والأقوام والمذاهب
٤٦٨	فهرس الأماكن والبلدان
٤٧٠	فهرس اللغة والمصطلحات الفقهية
٤٧٢	فهرس الكتب
٤٧٨	فهرس المصادر والمراجع
٤٩٣	فهرس تفصيلي للموضوعات والمسائل الفقهية

تم بحمد الله تعالى وحسن عونه،
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين